المبحث السابع

• المهمة التي أمامنا •

في هذا المبحث يقدم المؤلف بعض الاقتراحات لإعادة بريق الإسلام ، وقد أجمل الخطة التي يراها كفيلة للقيام بهذه المهمة فقال: « أن نتوقف عن خلط :

- الدين والحضارة الإسلامية .
- المقاصد الرئيسية والمقاصد الثانوية .
- السنة والعادات .
- الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة.
- الشريعة والفقه .
- القرآن والسنة .

بيد أنه لم يستوعب الحديث عن هذه النقاط التي رصدها في الخطة ، وكل ما يمكن أن نفهمه من كلامه أنه يدعو المسلمين لإعادة النظر في مضمون الموضوعات التي أشار إليها في مقدمة هذا المبحث القصير.

ومن الإنصاف نقول : إنه أصاب في بعض ما قال ، وهو بلا شك حسن النية فيما كتب ، ولكنه عرض ما يريد عرضًا قشريًا لم يصل فيه إلى شيء من اللب.

ومما يدلك على ضحالة التجربة والتمرس لدى المؤلف ، أنه - وهو يدعونا لإعادة النظر في موروثنا الإسلاميّ - يتخذ من أعمال جمال البنا ،

وحسين أحمد أمين نماذج رفيعة الشأن ويطالبنا بأن نحذو حذوهما في الإصلاح الديني . . ؟ .

ومن يعرف جمال البنا ، وحسين أحمد أمين يعرف أنهما ليسا مصلحين دينيين ، وما كتبه هذان الرجلان لا يمتُّ إلى الإصلاح الديني بسبب ، ويكفي أن يقال فيهما : إنهما ينكران صحة الصحيح من الحديث النبويّ ، ويدعو أحدهما إلى إحراق كتب التفسير وهما معًا يدعوان إلى ما يُضحك ويبكي في آن واحد .

وكون الدكتور مراد يجعلهما مثلاً يُحتذَى في الإصلاح الديني الذي يدعو إليه - فهذه كبوة وقع فيها ، وسببها أن الدكتور مراد هوفمان - مع حبه للإسلام ، وصدق نيته - محتاج إلي تعميق صلته بالتراث الإسلامي ، والحرص الشديد على الإحاطة بوسائله ومقاصده .

ومما كبا فيه المؤلف : ظنه أن الحديث النبويّ ما يزال في حاجة إلى التمييز بين صحيحه وغير صحيحه ، مع أن هذه المهمة قيَّض الله لها جيشًا من العلماء الأفذاذ ، بذلوا في خدمة الحديث النبويّ جهودًا ضخمة ، ورعوه رعاية فائقة لا مثيل لها .

ولم يكد ينتهي القرن الثامن الهجري حتى أسفرت جهودهم عن حصر وبيان :

- الأحاديث الصحيحة ومصادرها .
- الأحاديث الحسنة ومصادرها .
- الأحاديث الضعيفة ومصادرها .
- الأحاديث الموضوعة ومصادرها .

ولكن المؤلف - عفا الله عنا وعنه - ما يزال يعتقد أن بين أيدي المسلمين - الآن - عشرة آلاف حديث موضوعة في أمس الحاجة إلى الكشف عنها ؟! [ص٧٣] .

وكذلك حسب المؤلف أن الأحاديث التي تنص على أن عقوبة الزاني المحصن هي الرجم حتى الموت مخالفة للقرآن ؛ لأنه حدد هذه العقوبة بالجلد مائة جلدة ، وهذا غير صحيح ؛ لأن المخالفة تكون لو كان القرآن قال: لا ترجموا الزاني المحصن ، أما وهذا ليس له وجود في القرآن فلا مخالفة .

إن فقه هذه المسألة أن ما ورد من عقوبة الجلد في القرآن كان خاصًا بالزاني غير المحصن الذي لم يسبق له زواج .

وأن الرجم عقوبة الزاني الذي سبق له زواج، هكذا بينت السنة المراد لله عز وجل ، ومعروف أن السنة مبينة للقرآن بهدي الله عز وجل، كما بينت السنة معنى إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وبينت النداء للصلاة (الأذان)، وصيغته وعدد مراته لم يرد شيء منها في القرآن .

ولو كان المؤلف قد سنحت له الفرص ، وتوسع - بوعي - في دراسة الإسلام - أصولاً وفروعًا - لظهر له جانب كبير مما كتب ، أنه غير سديد ، وأن آفته فيه هي قلة المحصول المعرفي عن الإسلام ، والعجلة في النقد على غير أساس .

كما يؤخذ على المؤلف لومه للفقهاء الذين عاملوا السنة معاملة القرآن في بيان الأحكام الفقهية ، وهذا سهو وقع فيه ، فالسنة - بدلالة القرآن نفسه - مصدر ثان للتشريع إذا صحت نسبتها إلى صاحب الرسالة ﷺ .

ويكفي في صحة نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ إذا روى الحديث عنه اثنان من أصحابه ، وكان الذين نقلوا عنهم الحديث من التابعين مشهودًا لهم بالصدق وصلاحية التحمل والأداء .

وفي إثبات أن الحديث النبويّ الصحيح النسبة إلى الرسول ﷺ نزل قول الله تعالى : **﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...﴾** [النساء : ٥٩].

فالله له طاعة خاصة ، والرسول له طاعة خاصة ، وطاعته طاعة لله عز وجل .

أما ولاة الأمر فطاعتهم ليست في التشريع ، سواء كانوا علماء أو أمراء ، وإنما طاعتهم مشروطة بأن يدعونا إلى ما ورد في الكتاب والسنة ، فإن دعونا لما يخالف ما ورد في الكتاب والسنة فلا طاعة لهم علينا .

وإذا نشأ خلاف وتنازع بين المسلمين بسبب أمر أو أمور خلا كتاب الله، وخلت سنة رسوله من النص الواضح عليها، وجب أن يكون مفزع الأمة إلى ما عُرف من كتاب الله وسنة رسوله من أحكام ، ثم البحث عن أكثر هذه الأحكام صلة بالواقعة أو الوقائع الجديدة ، التي جرى النزاع حولها ، فتجعل ذلك الحكم هو الحكم الشرعيّ للواقعة الجديدة .

ووسيلة الأمة في التعرف على أحكام المستجدات هي الاجتهاد عن طريق «القياس» وأدلة الأحكام الأخرى «غير الكتاب والسنة والقياس والإجماع» مثل:

سد الذرائع- الاستحسان الشرعي- الاستصحاب- المصالح المرسلة - قول أو فتوى الصحابيّ - شرع من قبلنا - عمل أهل المدينة . . إلخ .

وفي ظل هذه الروافد لن تجد الأمة نفسها في ضيق من أمرها أو حرج.

إن أزمة الأمة الحقيقية هي ترك العمل بما أنزل الله عز وجل ، وخاصة في المجالات التي تتصل بشخصية الأمة في علاقاتها الخارجية والداخلية ، وعناصر بنائها وتكوينها .

ثم تخلفها المشين في الأخذ بأسباب النهضة ومواكبة الجديد على مسرح الحياة ، وبخاصة في المجال الصناعي في شتى الميادين .

وهذا جعلها أمة تابعة لا حرة ولا متبوعة ، وأعطت ألف فرصة للغرب ليكون سيداً آمراً وناهياً لها .

وتفرق الأمة وتفكيك عناصر القوة فيها أطمع عدوها في النيل منها ،

والعبث بمقدساتها وحرماتها.

وباختصار شديد نقول: إن آفة الآفات التي أعجزتنا الآن عن الوصول إلى تبوأ مكانتها المهيئة هي لها ، أنها أمة محرومة من «فقه الدنيا»، فتسبب ذلك في أنها لا تملك دنياها.

ومن لا يملك دنياه لا يملك دينه . هذا هو المسئول عن ضياع الأمة وغيابها عن مسرح الحياة .

والشمال الصليبي ، وكانت الشيوعية معه من قبل ، هو الذي أصاب الأمة بالشلل والبلادة في «فقه الدنيا» ، وما يزال الغرب يحكم قبضته علينا حتى كاد يخنق أنفاسنا.

أما طريق إقالة الأمة من عثرتها الآن ، فهو في اتخاذها الخطوات الآتية بكل حسم وعزم وجزم :

- قيام وحدة كاملة بين الدول الإسلامية ، وكحد أدنى في المجالات : السياسية الخارجية - العسكرية - التعاون الاقتصادي - تبادل الخبرات في «فقه الدنيا» - التعاون الثقافي والتعليمي .
- العمل بما هو موضع اتفاق بين علماء الأمة في الشئون الدينية .
- محاربة العلل والآفات التي أضرت بالأمة .
- الاستفادة من تجارب الشعوب والأمم ، في كل ما ليس فيه مساس بشخصية الأمة .
- التصميم على استثمار الطاقات المتاحة أمامنا في الزراعة واستصلاح الأراضي ، وتفجير ما في الأرض من كنوز ، وتربية الكوادر الصالحة للنهوض بهذه المهام الحيوية .
- أن يكون العمل كله مستهدفًا لمصلحة الأمة ، خاليًا من النزعات الإقليمية بقدر المستطاع .
- تسوية الخلافات بين الدول على أساس العدل ، وإعطاء كل ذي حق حقه .

● الاهتمام بالتربية الدينية والأخلاقية ، ونزع الخوف من أي نشاط ديني مستقيم .

● الوقوف أمام الغرب بكل وعي وصراحة ، بلا مجاملات ولا محاباة .

إننا حين نخطو هذه الخطوات ، سنصل بعون الله إلى ما كتبه الله لنا من عزة وكرامة ، ونكون - حقًا - كما وصفنا الله عز وجل : **﴿خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾** .

إن طريقنا إلى الرفعة معروف ، وممهد ، ومضاء بطاقات هائلة من النور ، وما علينا إلا بدء السير فيه ، أما هذا الاسترخاء و«التواكلية» التي نصبح فيها فإنها لم تجر علينا إلا المذلة والهوان .

وأيًا كان الأمر، فإننا نقدم كل الشكر للدكتور مراد هوفمان، على اهتمامه بشئون المسلمين، وصدق إسهامه في رسم طريق النهضة ومع حسن نيته فإن صوابه وقصوره يستويان عندنا، في أنهما رؤى وثق فيها كاتبها مبتغيًا بها الخير لأمته، فهو مأجور من الله عليها، إما أجران، وإما أجر .

وإننا لعلى يقين من أن تجدّد التجربة والممارسة عنده في المعرفة الإسلامية ستحمله على المزيد من الصواب وعلى مراجعة بعض مواقفه ، التي عشنا معه فيها في هذه الصحائف ، هدانا الله وإياه إلى ما يحبه ويرضاه ، ويرضاه رسوله ، وصالحو المؤمنين ، وعلى الله قصد السبيل .

المؤلف / المطعني

عفا الله عنه وعن المؤمنين